أنور عبدالرحمن: مقترحا وزير الداخلية ينقلان الأمن الخليجي من إدارة الأزمات إلى استشراف التهديدات



○ وزير الداخلية يلقي كلمته.

قال أنور عبدالرحمن رئيس التحرير إن كلمة الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية، في اجتماع وزراء الداخلية بدول مجلس التعاون الذي استضافته المنامة مؤخرا، حملت دلالات مهمة تتجاوز إطار الاجتماع ومداولاته، لتضع أمام دول الخليج رؤية واضحة لمتطلبات المرحلة الراهنة، في ظل ما تشهده المنطقة من تطورات أمنية بالغة الخطورة، وتحديات تتطلب أعلى درجات التنسيق والجاهزية والتضامن.

وشدد على أن الأهمية الحقيقية في كلمة الوزير أنها لم تكتف بتأكيد وحدة المصير الأمني الخليجي، بل انتقلت إلى طرح آليات عملية لتطوير العمل المشترك، في مقدمتها إعداد وثيقة خليجية للدروس الأمنية المستفادة من الأزمة الإقليمية، وتشكيل لجنة من الخبراء الأمنيين لاستشراف التهديدات المستقبلية وتقديم توصيات تدعم صناعة القرار. وهذان المقترحان يعكسان إدراكا عميقاً بأن التعامل مع الأزمات لا ينبغي أن يقتصر على احتواء تداعياتها، بل يجب أن يتحول إلى فرصة لبناء قدرات أكثر كفاءة واستعدادا للمستقبل.

وتطرق إلى أن تأكيد وزير الداخلية أهمية منظومة خليجية لتبادل المعلومات الأمنية الفورية يضع يده على أحد أهم مفاتيح الأمن الجماعي؛ فسرعة وصول المعلومة ودقتها وتكاملها لم تعد مجرد أدوات مساندة، بل أصبحت ضرورة لحماية الحدود والموانئ وسلاسل الإمداد والمجتمعات من تهديدات متشابكة لا تعترف بالحدود الجغرافية، ومن المهم كذلك ما أولته الكلمة لأجهزة الحماية المدنية وإدارة الطوارئ من اهتمام، باعتبارها خط الدفاع المباشر عن الأرواح والممتلكات واستمرارية الخدمات الأساسية، وما يتطلبه ذلك من خطط مشتركة وتمارين خليجية متواصلة.

ولفت إلى أن المقترحين اللذين طرحهما وزير الداخلية حظيا بتبني الاجتماع، بما يعكس إدراكا خليجياً مشتركاً لأهمية البناء على الخبرات التي أفرزتها الأزمة الراهنة، فإعداد وثيقة خليجية للدروس الأمنية المستفادة من الأزمة الإقليمية، وتشكيل لجنة من الخبراء الأمنيين لاستشراف التهديدات المستقبلية، يمثلان خطوة متقدمة نحو تحويل التجارب الميدانية إلى معرفة مؤسسية، وتطوير أدوات التخطيط والاستعداد، وتعزيز قدرة دول المجلس على التعامل مع المخاطر قبل وقوعها.

واختتم رئيس التحرير تصريحه قائلا: إن الرسالة الأبرز في كلمة وزير الداخلية هي أن أمن الخليج لا يحتمل العمل المنفرد أو الاستجابة المتأخرة، وأن المرحلة المقبلة تستدعي الانتقال من التنسيق إلى التكامل، ومن رد الفعل إلى الاستباق، وهي مسؤولية تاريخية تفرضها التطورات الراهنة، وتستوجب ترجمة التضامن الخليجي إلى منظومة أمنية أكثر ترابطاً وقدرة على حماية دول المجلس وشعوبها ومكتسباتها.



○ أنور عبدالرحمن.

مبادرات وزير الداخلية تسهم في ضمان السلامة العامة للمجتمع الخليجي

أهمية تعزيز التعاون والتنسيق الأمني الخليجي في ظل التحديات الإقليمية والدولية المتسارعة، وما تفرضه من مسؤوليات مشتركة لحماية أمن الدول وسلامة المجتمعات.

وأضافت أن ما طرحه وزير الداخلية بشأن إعداد وثيقة خليجية للدروس الأمنية المستفادة من الأزمة الإقليمية، وتشكيل لجنة خليجية متخصصة لاستشراف التحديات والتهديدات الأمنية المستقبلية، يمثل فرصة مهمة لتطوير آليات العمل الأمني المشترك، حيث إن المرحلة الراهنة تستدعي الاستمرار في تعزيز الجاهزية الأمنية والمدنية، وتطوير منظومات إدارة الطوارئ والحماية المدنية، لضمان استمرارية الخدمات الأساسية، وحماية المنشآت الحيوية.

كما أكد الرئيس المؤسس رئيس مجلس أمناء الجامعة الاهلية البروفيسور عبد الله يوسف الحواج أن الكلمة التاريخية التي ألقاها وزير الداخلية تؤكد مجددا نهج مملكة البحرين الثابت تجاه القضايا المصيرية التي فرضت نفسها أمنيا ودفاعيا على المنطقة خلال السنوات القريبة الماضية خاصة ما يرتبط بها من ضرورة تكثيف التعاون وتعميق وحدة الصف بين الأشقاء لمواجهة المخاطر الجسيمة التي تعرضت لها بلادنا والعدوان الآثم المتكرر على مقدراتنا في حرب ضروس لا ناقة لنا فيها ولا جمل.

وثمن البروفيسور الحواج كلمة وزير الداخلية بقوله: بالفعل لقد كانت كلمة وزير الداخلية تحمل من الرؤى الاستشرافية الاستباقية ما هو معروف عنه من قدرة فائقة والتزام منضبط باتجاه حماية الجبهة الداخلية بسد الذرائع وقطع الطريق امام المندسين لشق الصف المجتمعي الملتف حول قادته والمدافع ببسالة عن كل شبر من أراضينا ومياهنا وأجوائنا ومقدراتنا التي وهبنا الله إياها وجعلنا أمناء عليها نراعيها ونحفظ حرماتها وندافع عنها ونصون أمنها الوطني، يدا بيد وكتفت بكتف.

وأشار فيصل العلي رئيس تحرير صحيفة الوطن إلى أن كلمة الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة، وزير الداخلية، خلال اجتماع وزراء الداخلية بدول مجلس التعاون، جاءت حاملةً رؤية واضحة وعميقة لطبيعة التحديات الأمنية التي تواجه منطقتنا، خصوصاً في ظل العدوان الإيراني الآثم وما خلّفه من تداعيات خطيرة على أمن دول الخليج العربي واستقرارها. وما يميز كلمة معاليه أنها لم تكتفِ بتشخيص الواقع والتحديات، بل قدمَت رؤية عملية لكيفية التعامل معها والاستعداد لما قد تحمله المرحلة المقبلة من تطورات.

وأضاف رئيس تحرير «الوطن» أن أهم ما جاء في كلمة معاليه هو التأكيد على الانتقال من إدارة الأزمات إلى الاستعداد واليقظة الدائمة، ومن التنسيق الأمني إلى التكامل الخليجي الشامل، وهي رؤية تعكس فهماً دقيقاً لطبيعة المرحلة وخطورتها، وإدراكاً بأن التهديدات الأمنية اليوم لا تقتصر على الحدود والمواقع العسكرية، وإنما تمتد إلى الأمن الاقتصادي والمجتمعي والسيبراني والموانئ وسلاسل الإمداد، ما يجعل التعاون وتبادل المعلومات الأمنية الفورية ضرورة لحماية أمن دولنا ومجتمعاتنا.

وأكد العلي أن المبادرتين اللتين قدمهما وزير الداخلية، بشأن إعداد وثيقة خليجية للدروس الأمنية المستفادة من الأزمة الإقليمية، وتشكيل لجنة من الخبراء الأمنيين لاستشراف التهديدات المستقبلية، تمثلان خطوة مهمة في تطوير العمل الأمني المشترك، وتعكسان حرص مملكة البحرين على تحويل التجارب والتحديات التي مرت بها المنطقة إلى خبرات وقدرات مؤسسية تعزز الجاهزية الخليجية، وتساعد على استباق المخاطر قبل وقوعها.

وأشاد رئيس تحرير صحيفة «الأيام» راشد نبيل الحمر بمضامين كلمة الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية، خلال ترؤسه الاجتماع الثالث والأربعين لوزراء الداخلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مؤكدًا أن المقترحين اللذين طرحهما لإعداد وثيقة خليجية للدروس الأمنية المستفادة من الأزمة الإقليمية، وتشكيل لجنة من الخبراء الأمنيين لاستشراف التهديدات المستقبلية، يجسّدان رؤية عملية لتطوير منظومة الأمن الخليجي المشترك، وتعزيز قدرتها على الاستعداد للمخاطر والتعامل معها بكفاءة.

وقال الحمر إن أهمية هذين المقترحين تنبع من الجمع بين مراجعة التجارب التي مرت بها دول المجلس والاستعداد لما قد تواجهه مستقبلًا، بما يتيح تحويل الخبرات المتراكمة إلى معرفة مؤسسية تدعم التخطيط وصناعة القرار. وأكد أن طرحهما في هذه المرحلة يعكس إدراكًا عميقًا لطبيعة التحديات الإقليمية، والحاجة إلى مواصلة تطوير أدوات التعاون الأمني الخليجي بما يتناسب مع سرعة المتغيرات وتشابك تداعياتها.

وأوضح أن مقترح إعداد وثيقة خليجية للدروس الأمنية المستفادة من الأزمة الإقليمية يحمل أهمية خاصة؛ إذ يوفر إطارًا لتقييم التحديات والتهديدات، وتوثيق الممارسات الأمنية، وتحديد عناصر القوة وفرص التطوير، مشيرًا إلى أن التجارب التي تخوضها الأجهزة الأمنية تزداد قيمتها حين تتحول إلى مرجع مشترك تستفيد منه مختلف دول المجلس في مراجعة خططها ورفع جاهزيتها وتطوير آليات التنسيق بينها.

وأضاف أن هذه الوثيقة، بما تتضمنه من تقييم شامل وتوثيق للتجارب، يمكن أن تسهم في بناء فهم خليجي مشترك لطبيعة المخاطر، وتحسين توظيف الإمكانات والموارد، وتطوير منظومة الاستجابة الأمنية على أسس تستند إلى الخبرة العملية. ولفت إلى أن استخلاص الدروس بصورة مؤسسية ومنظمة يمثل استثمارًا في أمن المستقبل، ويعزز قدرة الأجهزة المعنية على اتخاذ قرارات أكثر دقة في الظروف التي تتطلب سرعة التحرك ووضوح الأولويات.

كما أشاد السفير خليل إبراهيم الذوادي بالكلمة التي ألقاها الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية خلال ترؤسه الاجتماع الثالث والأربعين لوزراء الداخلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي يعقد في إطار رئاسة مملكة البحرين للدورة الحالية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمشاركة معالي الأمين العام لمجلس التعاون.

وقال، إن الوزير أوضح أن مسؤوليتنا اليوم تتطلب الانتقال من مفهوم إدارة الأزمة إلى تعزيز الاستعداد الدائم لها ووضع الاستراتيجية الأمنية الخليجية التي تشكل مكسبا مهما كونها تغطي الأمن بأبعاده المتعددة ويبقى أمن الإنسان الغاية الأولى، مشيدا بالمبادرتين اللتين قدمهما معاليه ونالت موافقة المجلس والتي تتضمنان إعداد وثيقة خليجية للدروس الأمنية المستفادة من الأزمة الإقليمية، وتشكيل لجنة خليجية لاستشراف التحديات الأمنية المستقبلية وإعطاء قطاع الحماية المدنية أولوية في مسيرة التعاون الأمني الخليجي بما يضمن السلامة العامة للمجتمع.

ونوه السفير الذوادي بتأكيد وزير الداخلية بـ«إننا في مملكة البحرين ننطلق في أداء مسؤوليتنا الوطنية في صون أمن الوطن وحماية مكتسباته وتثبيت استقراره من نهج راسخ أرساه سيدي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، مشيدا في ذات السياق بالإجراءات والخطط المدروسة التي اتخذتها الحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في التعامل مع الظروف الطارئة بمنظومة متكاملة لإدارة الأزمات.

وأشاد النائب بدر صالح التميمي بالكلمة التي ألقاها الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية، خلال اجتماع وزراء الداخلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مؤكداً أهمية ما تضمنته من رؤى وتوجهات تعزز مسيرة العمل الأمني الخليجي المشترك، وترتقي به من مرحلة التنسيق والتعاون إلى مرحلة التكامل الأمني الشامل.

وأكد التميمي أن المرحلة الراهنة وما تشهده المنطقة من متغيرات وتحديات أمنية متسارعة تستدعي تعزيز وحدة المواقف الخليجية، وتطوير آليات العمل المشترك، وتكثيف تبادل الخبرات والمعلومات، بما يسهم في بناء منظومة أمنية خليجية أكثر ترابطاً وقدرة على التعامل مع مختلف التحديات والمخاطر.

وأشار إلى أن الانتقال من التنسيق إلى التكامل يمثل توجها استراتيجيا مهماً، لا يقتصر على توحيد الجهود والإجراءات، بل يمتد إلى تعزيز الشراكة الأمنية وتكامل السياسات والخطط والقدرات، بما يحقق الاستجابة الفاعلة للتحديات المشتركة ويحافظ على أمن دول المجلس ومكتسباتها.

ونوّه النائب التميمي بما طرحه وزير الداخلية بشأن أهمية أن تشكل المرحلة المقبلة نقلة نوعية في مسيرة التعاون الأمني الخليجي، قوامها الانتقال من التنسيق الوثيق إلى التكامل الشامل، ومن تبادل الخبرات إلى بناء القدرات المشتركة، مؤكداً أن هذا التوجه يعكس إدراكاً لطبيعة التحديات الراهنة وما تتطلبه من رؤى استباقية وعمل مؤسسي متكامل.

وأضاف أن التكامل الأمني لا يمثل مجرد تطوير لآليات التعاون التقليدية، وإنما ضرورة استراتيجية تفرضها وحدة المصير الخليجي وترابط أمن دول مجلس التعاون، مشدداً على أهمية تعزيز الجاهزية الأمنية، وتوحيد الجهود، وتطوير منظومة الحماية المدنية، ومواكبة التحديات المرتبطة بالجرائم الإلكترونية والتطورات التقنية.

واختتم التميمي تصريحه مؤكدا أن أمن دول مجلس التعاون كل لا يتجزأ، وأن تعزيز التكامل الأمني الخليجي يمثل ركيزة أساسية لحماية الأوطان وصون المكتسبات الوطنية، معرباً عن تقديره للجهود التي تبذلها مملكة البحرين في دعم مسيرة العمل الخليجي المشترك وترسيخ أسس التعاون والتكامل بين دول المجلس.



○ دينا اللظي.



○ خالد بوعنق.



○ عادل العسومي.



○ د. حسن بوخماس.



○ جلال كاظم.



○ سعيد محمد.



○ عصام ناصر.



○ د. فيصل الملا.



○ وليد الدوسري.



○ د. بدر عادل.